70% منهم متجنسون والبقية من المغرب العربي وباكستان وتركيا

المخابرات الفرنسية قلقة من تنامي ظاهرة «الدعاة الأصوليين» بالسجون وتوصي بتعيين مرشد ديني مسلم للنزلاء

باريس ـ «القدس العربي» ـ من شوقي أمين:

باتت السجون الفرنسية تشكل مصدر قلق للسلطات الأمنية بعدما ثبت وجود تنامي خطر الأصولية الاسلامية فيها وتعاظم عدد السجناء من الذين أصبحوا يتعاطون مع التيارات الاسلامية المتطرفة بشكل مفتوح.

وجاء في مذكرة للمخابرات العامة الفرنسية أن 78 مؤسسة عقابية من مجموع 188 «تأسلمت» (من اسلام). وفسرت هذا التوجه «الخطير» بتنامي «ظاهرة الدعوة الى الاسلام» داخل السجون. وهي المرة الأولى التي تدق فيها المخابرات العامة ناقوس خطر ما اسمته الأصولية في السجون الفرنسية بطريقة مباشرة اذ كانت في الماضي تكتفي بنشر تقاريرها بشكل يوحي بأنها متحكمة في الموضوع.

ورغم تحذير الادارة المركزية لها من انتشار الأصولية في السجون ووضع ذلك تحت طائل التخطيط المحتمل للعمل الارهابي في المستقبل، الا أن المخابرات العامة الفرنسية حاولت التقليل من عدد الدعاة من غلاة المتطرفين من السلفيين، بعدما راجت اشاعات في الآونة الأخيرة عن وجود «أعداد هائلة من المساجين ممن يمارسون الدعوة والتبليغ».

واستطاع تقرير المخابرات العامة ضبط خريطة جغرافية للسجون الفرنسية أحصت بشكل تقريبي نسبة المسلمين داخلها، فضلا عن عدد من يظهرون بشكل علني انتماءاتهم الى «اسلام متطرف». وأشار التقرير الى أن سجون ضواحي باريس تشكل السواد الأعظم من «الأصوليين» ذوي السوابق الارهابية أو ممن كانوا على وشك القيام بأعمال ارهابية ضمن شبكات ما تسميها «الخلايا الارهابية النائمة».

في مقابل ذلك، أفاد التقرير بأن 70 بالمئة من «دعاة السجون» يحملون الجنسية الفرنسية، والبقية هم من منطقة المغرب العربي وباكستان ويوغوسلافيا وتركيا، وتتراوح أعمارهم بين 20 و 30 سنة بينما لا يتجاوز عدد الكهول من الدعاة الـ15 شخصا. وهؤلاء جميعهم ينحدرون، حسب التقرير، من أوساط اجتماعية متواضعة بالاضافة الى أن الثلثين منهم كانوا عاطلين عن العمل أو بدون مهنة لحظة القبض عليهم، وربع هؤلاء هم اما حرفيون أو عمال بسطاء و10 بالمئة منهم طلبة أو كوادر أو كانوا يمارسون مهنا حرة.

وفي سياق متصل، كشف التقرير عن فسيفساء المشهد الأصولي داخل السجون الفرنسية. واورد ان «حركة الدعوة والتبليغ» تتربع على «عرش الدعوة» ويصفها التقرير بأنها الأخطر على الاطلاق كونها تنشر أفكارا «تحبب الجهاد وتمدح الارهاب وتدعو اليه». و«الدعوة والتبليغ» حركة هندية باكستانية استطاعت التوغل الى فرنسا، حسب التقرير، سنة 1972 وتأخذ معينها وفلسفتها من «فكر السلف الصالح» وتنسج شبكاتها وفق «فكرة الانتماء الى الأمة الاسلامية الأصولية وعلى ما ينطوي ذلك من رفض كلي لنمط العيش الغربي وتبرير العنف وتشريعه».

ويوضح التقرير أن 10 بالمئة من الساجين يعتنقون «طروحات سلفية».

وما يقلق المخابرات الفرنسية فئتان من «دعاة السجون»، تتمثل الأولى في الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن لضلوعهم في «أعمال ارهابية مبيّنة». وهؤلاء، حسب التقرير، يستمدون شرعيتهم وقوة تأثيرهم من «ماضيهم الارهابي» الذي يسهل عليهم غسل دماغ الشباب المسجونين لاستمالة عواطفهم، خاصة الشبان الذين «لا يملكون معرفة دينية أو يفتقرون الى مستوى علمي يؤهلهم لتمحيص الأمور وتبيان الغث والسمين في الدين بشكل عام».

وأوضح التقرير أن مراقبة على سلوكيات 175 من هؤلاء الشباب بيّنت ان ستة منهم «مهيأون نفسيا للقيام بعمليات ارهابية».

وأوصى التقرير بـ«ترشيد العمل الديني داخل المؤسسات العقابية تفاديا لأي نزوح نحو التطرف» مركزا على الدين الاسلامي «الذي لا يحظى بالاهتمام اللازم» داعيا الى التعجيل بتسمية «مرشدين مسلمين» داخل السجون على شاكلة المرشدين المسيحيين أو اليهود.

وتجدر الاشارة الى انه منذ الحادي عشر من ايلول/سبتمبر وتنامي خطر العمل الارهابي، حرصت «وحدة التنسيق لمكافحة الارهاب» الفرنسية، وهي الهيئة التي تضطلع بالربط بين مختلف الجهات الامنية (شرطة واستخبارات عامة وأجهزة مكافحة التجسس وسلطة قضائية)، على محاصرة التطرف الديني واحتواء العناصر التي تشكل، في نظرها، «خطرا مؤكدا» على أمن التراب الفرنسي، وذلك بالتعاون مع مختلف مراكز البحوث والدراسات المهتمة بالظواهر الدينية الاجتماعية في البلاد.

وكان أهم ما استفادت منه هاته الهيئة التي طورت من خلاله «سبل عملها» في السجون الفرنسية هو كتاب «الاسلام في السجون الفرنسية» الذي أكد أن الاسلام هو الديانة الأولى في السجون الفرنسية لأن المسلمين يمثلون أغلبية المعتقلين في فرنسا. واعتبر الكتاب أن السجون «لا تشكل وكرا للأصولية وبأن أصحاب اللحى والقمصان يعتبرون أقلية قد تثير الانبهار أو الافتتان في أوساط بعض السجناء».

ولكن ذلك لا يعني، من منظور الكتاب، أن خطر الأصولية والتطرف غير موجود داخل مجتمعات مغلقة كالسجون. وأشار الكتاب الى طريقة عمل «الدعاة السلفيين» في السجون تتم عادة «في فترات الفسح اليومية حيث يعملون على الاتصال بزملائهم خاصة في القاعات المخصصة للرياضة حيث يمارسون رياضة كرة القدم.

لكن لدى سؤال أحمد بوزيان (16 عاما) عما تغيّر عن قبل يقول «لا شيء حقا». وقال الفتى الجزائري الأصل الذي يقيم في «تروا ميل» احدى مشاريع الاسكان الحكومية في هذه الضاحية الباريسية «لكن بالطبع أصبحت الشرطة في كل مكان تقريبا وهدأت الأمور. لكن حقيقة لا أعلم ما تغيّر بخلاف ذلك».

وعلى بعد عدة مبان، وقفت امرأة من مالي تدعى آسا ديارا (45 عاما) تنتظر وصول باص النقل العام وهي تفرك يديها في محاولة لابقائهما دافئتين وقالت «لم يعد الشبان يقومون بأعمال طائشة».

ولدى سؤالها عما اذا تغيّر شيئا عن ذي قبل قالت «ليس حقيقة».

لقد مزجت حكومة اليمين الوسط في فرنسا ردة فعلها القاسية على أعمال العنف بسلة من الوعود لمعالجة ما يعتبر العديد أنها كانت السبب في أعمال الشغب:البطالة، وتحسين المشاريع الاسكانية، اليأس والاستثناء الذي كان يشعر به غالبية المهاجرين المنسيين في الغيتوات التي أنشأت في ضواحي العاصمة الفرنسية.

والى الآن فان معظم الاقتراحات بدءا من تحسين التعليم والتدريبات الوظيفية وتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية وصولا الى تحسين ظروف الاستخدام، بانتظار أن يصار الى تحقيقها. وقدّم وزير الاسكان الفرنسي جان لوي بورلو الأربعاء الماضي مشروع قانون لتوفير المزيد من التعليم لذوي الدخل المتدني من الشبان وافساح المجال أمامهم للحصول على المزيد من التدريب الوظيفي وزيادة الحوافز أمام مختلف قطاعات الأعمال للتوسع باتجاه المناطق التي شهدت أعمال عنف مثل ألونيه سو بوا.

لكن في حالات أخرى، يبقى المشرعون منقسمون حيال الخطوات التي يجب اتخاذها. فالاقتراح باتباع النموذج الفرنسي لبرامج العمل الايجابي تثير جدلا كبيرا داخل أمة ترفض تصنيف مواطنيها بناء على انتماءاتهم الدينية أو العرقية.

وتشير المقابلات التي تجرى مع العديد من المهاجرين والسياسيين والناشطين في ألونيه سو بوا وغيرها من الضواحي الأخرى الى أن الفرنسيين عالقين بين الشعور بالتشكيك والأمل بأن تبدأ الدولة أخيرا في عملية دمج الأقليات المهاجرة داخل مجتمعها.

وقالت فاضلة عمارة الناشطة الفرنسية في مجال حقوق المرأة داخل الغيتوات «هناك اعلانات، وهناك تدابير بسيطة، هذه هي الحال القائمة منذ 30 عاما.

ومن دون تغييرات ملموسة، فان أعمال العنف ستعود. لا يمكنك أن تدع الناس يعيشون بدون أمل».

لكن عائشة دياوارا البالغة 30 عاما، كانت أكثر تفاؤلا.

وقالت دياوارا التي ترأس مجموعة تساعد المهاجرين على ايجاد الوظائف والشقق السكنية «هذا صحيح، لقد سمعنا الكثير من الوعود، لكن الناس اليوم بدأوا يتجرؤون على الحديث عن جدية المشاكل ويطرحون أسئلة حقيقية عن كيفية معالجة هذه المشاكل».

لكن نائب محافظ ألونيه سو بوا فرانك كاناروزو يقول أن الشكوى هي جزء من المشكلة. ويشير الى عدد من المشاريع البلدية التي أطلقت بهدف مساعدة الشبان على ايجاد الوظائف وتطوير مهاراتهم.

وقال كاناروزو «يقول هؤلاء الشبان أنه لا توجد مؤسسات كافية لمساعدتهم، لكن عليهم مواجهة الواقع. لقد أحرقوا وهدموا بعض هذه المؤسسات التي كانت موجودة. لقد كانت أعمال الشغب اشارة سيئة».

ويقومون بتوزيع نسخ من القرآن الكريم أو شرائط كاسيت، ويحثون السجناء بشكل الزامي على ممارسة الشعائر الدينية وصيام رمضان والامتثال لقواعد الاسلام واجتناب الرذائل والحياة الفانية».

من جهة أخرى، كانت مذكرة سابقة لـ«وحدة التنسيق لمكافحة الارهاب» أوضحت أن قلقها نابع من «ادراك الاسلاميين لسياسة فرنسا الداخلية والخارجية» مشيرة الى أن فرنسا أصبحت «أكثر البلدان المنتقدة بشدة من قبل الحركات الاسلامية في العالم لأسباب متنوعة». وحسب تلك المذكرة، ، مازال ينظر الى وجود القوات العسكرية الفرنسية في أفغانستان بعين ساخطة وعلى أنها حليفة مباشرة لأمريكا، فضلا على تصديق هيئة الأمم المتحدة على قرار 1559 ضد سورية الذي جاء بمبادرة أمريكية فرنسية.

وأوضحت المذكرة أن هذه النقطة بالذات هي من بين النقاط المركزية التي دفعت التنظيمات الارهابية الى استهداف فرنسا.

من زاوية أخرى، تبدو عملية احصاء دقيق لعدد الاسلاميين المعتقلين صعبة للغاية رغم اجتهاد السلطات الأمنية في وضع يدها على من تعتبرهم «مصدر التطرف والغلو» لأن ثمة فئة من «معتنقي الاسلام» من المسيحيين وغيرهم ممن ليسوا في أجندتها، علاوة على أن القانون الفرنسي يمنع سؤال السجين عن ديانته ومعتقداته وذلك منذ سنة 1911.

فرنسا تحاول ادماج المنحدرين من اصول مهاجرة أملا في عدم اندلاع اعمال شغب جديدة

■ ألونيه سو بوا (فرنسا) ـ يو بي أي: تحمل الشوارع العريضة التي تلتف حول المشاريع الاسكانية القذرة، القائمة حول باريس، أسماء شاعرية مثل «أوغست رينوار» (تيمنا بالرسام الفرنسي الشهير) أو شارع «مفترق أوروبا». غير أن الحقيقة أكثر نثرية: اختلال، أبنية تبدو كأنها كانت مخصصة للسكن ـ طلاؤها باهت وأخرى لا طلاء عليها ـ ويتدلى الغسيل من الحبال التي تلف شرفاتها.

وبعد شهرين تقريباً على أعمال الشغب الأسوأ التي شهدتها فرنسا منذ ما يقارب 40 عاما، عاد الهدوء ليخيّم على الضواحي الباريسية، موطن آلاف المهاجرين وأكثر مناطق البلاد اهمالا.

لقد أضرمت النار في أكثر من 10 آلاف سيارة ودمرت مئات الأبنية خلال ما يقارب ثلاثة أسابيع من أعمال الشغب التي أثارها الشبان المهاجرون.

واعتقل ما يقارب 5 آلاف شخص لمشاركتهم في أعمال الشغب التي نجمت عن مقتل شابين من شمال أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بعد أن حاولوا الفرار من رجال الشرطة.

وأدخل نحو 400 شخص الى السجون في الوقت الذي يواجه فيه بعض المهاجرين من الجيل الأول امكانية الترحيل الى بلادهم الأصلية.

لكن وبعد أن مرت ليلة رأس السنة من دون وقوع حوادث رئيسية، أمر الرئيس الفرنسي جاك شيراك في الأسبوع الماضي برفع قانون الطوارئ الذي فرض منذ ثمانية أسابيع، وقبل الموعد المقرر لرفعه بشهر تقريبا.

وفي ألونيه سو بوا التي استحوذت على اهتمام الوسائل الاعلامية العالمية في الخريف الماضي على اعتبار أنها كانت مركز أعمال الشغب التي شهدتها باريس، لم يكن يخرق هدوء فترة بعد ظهر أحد أيام الأسبوع الحالي سوى زقزقة العصافير أو أصوات الصبية الذين يمارسون رياضة كرة القدم.

لكن لدى سؤال أحمد بوزيان (16 عاما) عما تغيّر عن قبل يقول «لا شيء حقا». وقال الفتى الجزائري الأصل الذي يقيم في «تروا ميل» احدى مشاريع الاسكان الحكومية في هذه الضاحية الباريسية «لكن بالطبع أصبحت الشرطة في كل مكان تقريبا وهدأت الأمور. لكن حقيقة لا أعلم ما تغيّر بخلاف ذلك».

وعلى بعد عدة مبان، وقفت امرأة من مالي تدعى آسا ديارا (45 عاما) تنتظر وصول باص النقل العام وهي تفرك يديها في محاولة لابقائهما دافئتين وقالت «لم يعد الشبان يقومون بأعمال طائشة».

ولدى سؤالها عما اذا تغيّر شيئا عن ذي قبل قالت «ليس حقيقة».

لقد مزجت حكومة اليمين الوسط في فرنسا ردة فعلها القاسية على أعمال العنف بسلة من الوعود لمعالجة ما يعتبر العديد أنها كانت السبب في أعمال الشغب:البطالة، وتحسين المشاريع الاسكانية، اليأس والاستثناء الذي كان يشعر به غالبية المهاجرين المنسيين في الغيتوات التي أنشأت في ضواحي العاصمة الفرنسية.

والى الآن فان معظم الاقتراحات بدءا من تحسين التعليم والتدريبات الوظيفية وتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية وصولا الى تحسين ظروف الاستخدام، بانتظار أن يصار الى تحقيقها. وقدّم وزير الاسكان الفرنسي جان لوي بورلو الأربعاء الماضي مشروع قانون لتوفير المزيد من التعليم لذوي الدخل المتدني من الشبان وافساح المجال أمامهم للحصول على المزيد من التدريب الوظيفي وزيادة الحوافز أمام مختلف قطاعات الأعمال للتوسع باتجاه المناطق التي شهدت أعمال عنف مثل ألونيه سو بوا.

لكن في حالات أخرى، يبقى المشرعون منقسمون حيال الخطوات التي يجب اتخاذها. فالاقتراح باتباع النموذج الفرنسي لبرامج العمل الايجابي تثير جدلا كبيرا داخل أمة ترفض تصنيف مواطنيها بناء على انتماءاتهم الدينية أو العرقية.

وتشير المقابلات التي تجرى مع العديد من المهاجرين والسياسيين والناشطين في ألونيه سو بوا وغيرها من الضواحي الأخرى الى أن الفرنسيين عالقين بين الشعور بالتشكيك والأمل بأن تبدأ الدولة أخيرا في عملية دمج الأقليات المهاجرة داخل مجتمعها.

وقالت فاضلة عمارة الناشطة الفرنسية في مجال حقوق المرأة داخل الغيتوات «هناك اعلانات، وهناك تدابير بسيطة، هذه هي الحال القائمة منذ 30 عاما.

ومن دون تغييرات ملموسة، فان أعمال العنف ستعود. لا يمكنك أن تدع الناس يعيشون بدون أمل».

لكن عائشة دياوارا البالغة 30 عاما، كانت أكثر تفاؤلا.

وقالت دياوارا التي ترأس مجموعة تساعد المهاجرين على ايجاد الوظائف والشقق السكنية «هذا صحيح، لقد سمعنا الكثير من الوعود، لكن الناس اليوم بدأوا يتجرؤون على الحديث عن جدية المشاكل ويطرحون أسئلة حقيقية عن كيفية معالجة هذه المشاكل».

لكن نائب محافظ ألونيه سو بوا فرانك كاناروزو يقول أن الشكوى هي جزء من المشكلة. ويشير الى عدد من المشاريع البلدية التي أطلقت بهدف مساعدة الشبان على ايجاد الوظائف وتطوير مهاراتهم.

وقال كاناروزو «يقول هؤلاء الشبان أنه لا توجد مؤسسات كافية لمساعدتهم، لكن عليهم مواجهة الواقع. لقد أحرقوا وهدموا بعض هذه المؤسسات التي كانت موجودة. لقد كانت أعمال الشغب اشارة سيئة».

ويقومون بتوزيع نسخ من القرآن الكريم أو شرائط كاسيت، ويحثون السجناء بشكل الزامي على ممارسة الشعائر الدينية وصيام رمضان والامتثال لقواعد الاسلام واجتناب الرذائل والحياة الفانية».

من جهة أخرى، كانت مذكرة سابقة لـ«وحدة التنسيق لمكافحة الارهاب» أوضحت أن قلقها نابع من «ادراك الاسلاميين لسياسة فرنسا الداخلية والخارجية» مشيرة الى أن فرنسا أصبحت «أكثر البلدان المنتقدة بشدة من قبل الحركات الاسلامية في العالم لأسباب متنوعة». وحسب تلك المذكرة، ، مازال ينظر الى وجود القوات العسكرية الفرنسية في أفغانستان بعين ساخطة وعلى أنها حليفة مباشرة لأمريكا، فضلا على تصديق هيئة الأمم المتحدة على قرار 1559 ضد سورية الذي جاء بمبادرة أمريكية فرنسية.

وأوضحت المذكرة أن هذه النقطة بالذات هي من بين النقاط المركزية التي دفعت التنظيمات الارهابية الى استهداف فرنسا.

من زاوية أخرى، تبدو عملية احصاء دقيق لعدد الاسلاميين المعتقلين صعبة للغاية رغم اجتهاد السلطات الأمنية في وضع يدها على من تعتبرهم «مصدر التطرف والغلو» لأن ثمة فئة من «معتنقي الاسلام» من المسيحيين وغيرهم ممن ليسوا في أجندتها، علاوة على أن القانون الفرنسي يمنع سؤال السجين عن ديانته ومعتقداته وذلك منذ سنة 1911.

ولا يساعد الوضع الاقتصادي الفرنسي على حل هذه المسألة. فالبطالة على المستوى الوطني وصلت الى ما يقارب 10% وهذا الرقم يتضاعف في مناطق مثل ألونيه، وهذا عائق رئيسي أمام أي مشروع يسعى الى خلق وظائف في هذه الضاحية.

ويشير ألن تريبوييه أحد مدراء فندق «نوفوتيل» في ألونيه ورئيس جمعية الأعمال في الضاحية الى خطط شركات الأعمال لعرض المزيد من الوظائف وفرص التدريب لسكان الضاحية. لكن قطاعات الأعمال مثل فندق «نوفوتيل» تجد صعوبة كبيرة في الوصول الى توظيف النسبة الاجبارية والبالغة 25% من سكان المنطقة.

ويقول تريبوييه أن هناك عدة وظائف متاحة اليوم غير أن المتقدمين لاشغالها من سكان الضاحية يكونون عادة دون المستوى المطلوب.

ويشرح الموريتاني الأصل مامادو كامارا (25 عاما) العوائق التي يواجهها منذ سنة تقريباً وهو يحاول ايجاد وظيفة.

ووجد كامارا عملاً منذ ثلاثة أسابيع وقدم طلبا للحصول على وظيفة تقني صوت.

وقال «لقد شاهدوا اسم ألونيه سو بوا على طلب الوظيفة فسألوني اذا كنت قد اشتركت في أعمال الشغب. لقد نفيت ذلك لكني لم أسمع منهم أي كلمة من حينها».

وقال جمال بيلاربي مساعد مدير وكالة توظيف ان سكان هذه الضواحي باتوا يعاملون وكأنهم جميعا من «أولئك الذين يحرقون أو يهدمون، على الرغم من أن العديد منهم لم يشارك في أعمال الشغب».

وأضاف «لكن مجرد أن يكون اسم أحدهم محمد لا يجب أن يكون بالضرورة موازيا للفشل. عليهم أن يظهروا لنا وجههم الآخر. عليهم أن يثبتوا لنا أنهم أكثر من مجرد عنوان أو اسم».

وزراء عدل وداخلية الاتحاد الاوربي يبدون ارتياحهم لانشاء «فرق تدخل سريع» للتصدي لموجات المهاجرين

■ فيينا ـ رويترز: اعطى وزراء العدل والداخلية في الاتحاد الاوروبي تأييدا كبيرا الجمعة لخطة لانشاء «فرق تدخل سريع» لمساعدة الدول الاعضاء في التصدي لموجات التدفق المفاجئة للمهاجرين غير الشرعيين او طالبي اللجوء السياسي.

وهبط 600 مهاجر غير شرعي في يوم واحد على جزيرة لامبيدوسا الايطالية الصغيرة في ايار/مايو الماضي وهناك مخاوف بشأن مواجهة دول أعضاء أخرى مثل مالطا أعدادا متزايدة من اللاجئين الذين يصلون الى شواطئها.

ويمكن ان تسفر الخطوة هذا العام عن انشاء مجموعات متحركة من عناصر التدخل وعناصر لمباشرة القضية وحتى اطباء نفسيين من دول الاتحاد لمساعدة سلطات الدول في مقابلة طالبي اللجوء والتأكد من حالتهم والدول التي جاءوا منها.

وقال وزير الداخلية النمساوي لويس بروكوب الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي لرويترز قبل الاجتماع الذي يستغرق يومين في فيينا «نحن مهتمون جدا بانشاء تلك الفرق».

وقال وزراء كل من المانيا ولوكسمبورغ لدى وصولهم الى الاجتماع انهم يؤيدون الاقتراح وقال دبلوماسيون انه حظي بتأييد كبير من وزراء اخرين.

وردا على سؤال بأن موعد استعداد الفرق للعمل قال متحدث باسم فرانكو فراتيني مفوض الامن والعدل بالاتحاد الاوروبي «يحدونا الامل في ان يكون هذا العام. واذا كان بالامكان. في ايار/مايو وحزيران/يونيو عندما يبدأ البحر المتوسط في ان يكون اكثر هدوءا ويغادر الناس من ليبيا والمغرب».

وتصل الزوارق التي تحمل مئات المهاجرين غير الشرعيين في بعض الاحيان بشكل منتظم الى لامبيدوسا على بعد 120 كيلومترا من شواطىء تونس.

ويقول مسؤولون بالاتحاد الاوروبي ان جزيرة مالطا في البحر المتوسط التي وصل اليها 1800 لاجىء غير شرعي في عام 2005 تسعى للحصول على مساعدة الاتحاد الاوروبي قائلة انها لا تملك ما يكفي من موارد للتصدي للامر.

كما ستتطرق محادثات فيينا الى القضية الحساسة المتعلقة بضمان ان تترافق مجموعة كبيرة من الاجراءات المناهضة للارهاب واجراءات محاربة الجريمة التي تبناها الاتحاد الاوروبي منذ هجمات 11 ايلول/سبتمبر مع ضمانات تتعلق بالحقوق المدنية.

كما يتوقع ان يناقش الوزراء مزاعم ظهرت في أواخر العام الماضي بشأن ادارة وكالة المخابرات المركزية الامريكية سجونا سرية في اوروبا لكن من غير المتوقع ان يتخذوا قرارات بهذا الشأن.

وخفت حدة الجدل في كانون الاول (ديسمبر) بعد ان قالت بضع دول في الاتحاد الاوروبي انها راضية عن الضمانات التي قدمتها وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بان المعاملة الامريكية للمعتقلين تتفق والقانون الدولي.

لكن تقارير جديدة هذا الاسبوع زادت مجددا من حدة الجدل.

وبدأت سويسرا يوم الاربعاء تحقيقا في تسريب رسالة دبلوماسية مصرية بالفاكس حصل عليها جهازها الامني ويبدو انها تعطي مصداقية للاتهامات المتعلقة بالسجون السرية.

وبدا اعضاء في البرلمان الاوروبي الذين يتهمون الدول الاعضاء بعدم الضغط على واشنطن بقوة كافية بشأن المزاعم تحقيقا خاصا بهم في الامر الخميس. كما تحقق لجنة الحقوق التابعة للمجلس الاوروبي في الامر.

مراكز الاعتقال والمعالجة الامنية.. هذا اغلب ما بحوزة وزارات الداخلية والامن الاوروبية لمواجهة امواج المهاجرين الهاربين من الحروب والجوع في اكثر من مكان بالعالم (ارشيف «القدس العربي»)

حوافز مالية لتشجيع طالبي اللجوء المرفوضين على مغادرة بريطانيا

■ لندن ـ يو بي أي: أعلن وزير الهجرة البريطاني توني ماكنالتي ان وزارته ستقدم حوافز مالية تصل الى 2000 جنيه استرليني لكل طالب لجوء مرفوض يغادر المملكة المتحدة.

وقال ماكنالتي في تصريحات نقلتها الصحف البريطانية الصادرة الجمعة «بدأنا الاسبوع الماضي بتنفيذ برنامج مدته ستة اشهر بهدف زيادة عدد طالبي اللجوء المرفوضين الذين يغادرون المملكة المتحدة ونأمل ان يشجّع الحافز المالي 3000 شخص منهم على مغادرة البلاد خلال الاشهر الستة المقبلة».

ومنذ قيام وزارة الداخلية بزيادة مقدار حقيبة الحوافز من 500 جنيه الى 1000 جنيه استرليني في كانون الثاني/يناير 2005، ارتفع عدد طالبي اللجوء المرفوضين العائدين طوعيا الى نحو 270 شخص شهريا.

وقالت وزارة الداخلية ان الحوافز المالية الجديدة البالغة 2000 جنيه استرليني ستضاف الى مبلغ المساعدات السابق والبالغ 1000 جنيه استرليني وسيتم تسديدها للعائدين طوعيا من طالبي اللجوء المرفوضين عبر المنظمة الدولية للهجرة.

واضاف الوزير ماكناتلي ان وزارته تفضل العودة الطوعية على الترحيل القسري «ولذلك وفرنا الحوافز المالية امام كل طالب لجوء مرفوض يغادر المملكة المتحدة خلال الفترة من الاول من كانون الثاني/يناير الجاري الى نهاية حزيران/يونيو المقبل».

«مراسلون بلا حدود» تدعو السلطات الليبية الى اطلاق سراح كاتب انتقد القذافي

■ باريس ـ يو بي أي: جددت جمعية «صحافيون بلا حدود» الجمعة دعوتها للسلطات الليبية للإطلاق سراح الصحافي عبدالرزاق المنصوري الذي أوقف قبل سنة وحكم عليه بالسجن 18 شهرا لأنه نشر مقالات عبر الانترنيت تنتقد الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي.

وقالت الجمعية في بيان وزع الجمعة في باريس ان عبدالرزاق المنصوري أصبح «رمزا لمعركة حرية التعبير في ليبيا عبر استخدامه الانترنيت لنشر معلومات مستقلة فتح الطريق للعديد من مستخدمي الانترنيت للسير على خطاه».

يذكر ان المنصوري ،52 عاما،صاحب مكتبة في مدينة طبرق في شرق البلاد كان يسهم في كتابة مقالات في أحد المواقع الليبية في لندن ويتطرق لمواضيع اجتماعية وينتقد انتهاكات حقوق الانسان من قبل السلطات الليبية.

ومن المعلوم ان 200 شخص من سكان طبرق وقعوا عريضة رفعت الى سيف الاسلام القذافي رئيس مؤسسة القذافي العالمية لاطلاق صراح المنصوري.

وزير: الجزائر عاجزة عن تصدير تمورها

■ الجزائر ـ ق ب: اعترفت مصادر في وزارة الزراعة الجزائرية بعجز البلاد عن تصدير كميات كبيرة من أفخر وأجود أنواع التمور إلى الخارج.

وقالت مصادر صحافية جزائرية إن وزير الزراعة سعيد بركات اعترف خلال جلسة عمل مع مصدرين بعجز بلاده عن تصدير 500 ألف طن من أفخر أنواع التمور، وأن كل ما أمكن للجزائر تصديره لا يتجاوز 16 ألف طن تستورد معظمها دول أوروبية وتستفيد منه الجالية المسلمة، خاصة في شهر رمضان من كل عام. وتنتشر في المناطق الصحراوية في كل من الجزائر وتونس وليبيا واحات نخيل تنتج أفضل أنواع التمور في العالم. وتعد «دقلة النور» واحدة من أفضل تلك الأنواع. وذكرت صحيفة «الخبر» الجزائرية أن قطاع تصدير التمور الجزائرية يعاني من مشكلات عديدة منها عدم تنظيم مهنة التصدير وغياب السرعة في ضمان نقل البضاعة التي تصنف في خانة سريعة التلف وإبعاد شبح المضاربين. وتحتل المناطق الصحراوية الجزائرية سنويا بعيد وطني خاص بالتمور. ويعود تاريخ هذا العيد إلى العام 1931. واعتادت مدينة بسكرة باعتبارها مدينة التمور إنتاجا وتصديرا، على استضافة احتفالات هذا العيد. غير أن مدينة غرداية استضافته هذا العام.

وتتنافس مدن جزائرية على استضافة احتفالات هذا العيد بالنظر لكونه يمثل مصدرا مهما لجلب السياح من داخل البلاد وخارجها وتنشيط الحركة الاقتصادية فيها. وعلى الرغم من تنامي القطاع الزراعي الجزائري في الأعوام الأخيرة، إلا أن قطاع النفط والغاز يعد المصدر الأول لدخول العملة الصعبة إلى الخزينة الجزائرية. ويساهم هذا القطاع بنحو 97 في المئة من العملة الأجنبية، في حين تتوزع الثلاثة في المئة الباقية على قطاع الزراعة والصناعات التحويلية. ويخشى العديد من الخبراء الجزائريين من تأثير أي هزة في السوق النفطية الدولية على الوضع الاقتصادي الجزائري باعتبار أن اقتصاد بلادهم مرهون لبضاعة واحدة هي النفط والغاز في سوق دولي شديد التقلب والتأثر بشكل كبير بالظروف والملابسات السياسية التي يعرفها العالم الحديث.

بلغاريا ترفض دفع «تعويضات» في قضية المرضات المسجونات في ليبيا

■ صوفيا ـ اف ب: اعلن وزير الخارجية البلغاري ايفايلو كالفين الخميس ان بلاده لن تشارك في تمويل صندوق دولي لمكافحة الايدز انشىء اواخر كانون الاول/ديسمبر من اجل ليبيا.

وقال كالفين في مؤتمر صحافي ان «بلغاريا لن تشارك من خلال تعويضات لأن المرضات البلغاريات لسن مذنبات. وستشارك على غرار البلدان الاوروبية الاخرى في تدريب اطباء وعلاج الاطفال» المرضى.

يذكر ان خمس ممرضات بلغاريات وطبيبا فلسطينيا مسجونون منذ سبعة اعوام في ليبيا بتهمة حقن 426 طفلا ليبيا بفيروس الايدز، وقد توفي 51 منهم في مستشفى بنغازي شمال شرق ليبيا. وحكم عليهم بالاعدام في السادس من ايار/مايو، لكن المحكمة العليا التي تنسق لمحاكمة جديدة، ألغت الحكم في 23 كانون الاول/ديسمبر.

وفي 23 كانون الاول/ديسمبر، اعلنت طرابلس وصوفيا اتفاقا على انشاء صندوق لمصلحة الاطفال الليبيين بالاشتراك مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا.

وتعتبر ليبيا الاتفاق شكلا من اشكال التعويض على العائلات المعنية، فيما تدرجه صوفيا في اطار الجهود الدولية للمساعدة الانسانية.

وقال كالفين ان «الصندوق قد انشىء بناء على طلب الجانب الليبي، وان منظمة بلغارية غير حكومية تشارك فيه»، موضحا ان صوفيا على الصعيد الحكومي «مستعدة للمشاركة في خطة عمل» انسانية يعدها الاتحاد الاوروبي.

ومن المقرر ان تجرى محادثات حول عمل هذا الصندوق في 15 كانون الثاني/يناير في ليبيا، في حضور هيئة عائلات الاطفال الذين اصيبوا بالعدوى، والمنظمة البلغارية غير الحكومية لتشجيع العلاقات مع ليبيا، وسفيري الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة.

واوضح كالفين انه «ليس متفائلا وليس متشائما» حيال حل قريب لمشكلة المرضات، في وقت تفيد شهادة الخبراء الاوروبيين ان المرض نجم عن تدني درجة النظافة في المستشفى. واضاف «نشدد على الاسراع في المحاكمة، لأن المرضات يتعرض لتجربة نفسية قاسية».

واعرب الوزير البلغاري عن ارتياحه للدعم الدولي للمرضات والطبيب. وكان وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست ـ بلازي زار طرابلس في الخامس من كانون الثاني/يناير مطالبا بتخلية سبيلهم.

الحزب الحاكم في اسبانيا: زج المعارضة باسم المغرب في تفجيرات مدريد يسيء لمصالح البلاد

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

اعتبر الحزب الاشتراكي الحاكم في اسبانيا ان زعيم المعارضة والأمين العام للحزب الشعبي ماريانو راخوي أنه لم يعد يشكل أي بديل سياسي للحكومة مستقبلا، واتهمه بترويج «خطابات معادية للمصالح الاسبانية الداخلية منها والخارجية في أكثر من مناسبة وألحق بها ضررا كبيرا»، من ذلك، حسب الاشتراكيين، محاولة تحميل المغرب الرسمي ومنظمة «إيتا» التي تطالب بانفصال اقليم الباسك مسؤولية اعتداءات 11 اذار/مارس التي خلفت مقتل 191 شخصا.

وأوضح ألفونسو بيراليس الأمين العام المكلف بالعلاقات المؤسساتية والحكم الذاتي في الحزب الاشتراكي الحاكم في تصريحات للصحافة أن الحزب الشعبي المعارض «يشن حملة مسعورة ضد ما تقوم به الحكومة وضد الكثير من القضايا الحساسة داخليا وخارجيا»، وذكر منها «تعديل قوانين الحكم الذاتي حيث يستغل المفاوضات الجارية مع حكومة كاتالونيا (حكم ذاتي ضمن اسبانيا تسعى لمزيد من الصلاحيات ومن ضمنها الحصول على صفة وطن) ليروج لخطاب مفاده أن اسبانيا في طريق التفتت ووحدة أراضيها باتت باب قوسين من الانهيار التام».

وقال ان الأمر «لم يعد يقتصر على ما هو داخلي بل تعداه الى العلاقات الخارجية بتبنيه (راخوي) مواقف غير عقلانية وغير واقعية تمس سلبا المصالح الاسبانية في العمق». وابرز ان هذه «الاستراتيجية بدأت في أعقاب تفجيرات 11 اذار/مارس، فاستغل الاعتداءات الأكثر دموية في تاريخ اسبانيا ليخلق شبح مؤامرة توحي أن تلك الاعتداءات من تنفيذ اسلاميين متطرفين باتفاق مع منظمة إيتا وتحت حماية الدولة المغربية».

واعتبر ألفونسو بيراليس أن نسبة كبيرة من استراتيجية الحزب الشعبي لممارسة المعارضة قامت في المقام الأول على هذه الأطروحة.

يذكر أن الحزب الشعبي لمح في كثير من المناسبات الى أن المغرب متورط في تفجيرات 11 اذار/مارس سواء من خلال الجرائد اليمينية المتعاطفة معه أو من خلال مطالبته بتوضيحات فيما يصفه بـ«غموض بعض النقاط المبهمة المتعلقة بالمغرب». وطلب الحزب الشعبي من رئيس الحكومة خوسي لويس رودريغيث سبتيرو أن يوضح لماذا لم يرخص المغ